الخدمات الاجتماعية في امريكا

للعلامة المربي الكبير الدكتور تشارلس واطسن
مدير الجامعة الأمريكية بالقاهرة

حين تشرفت بمقابلة حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا في الربيع الماضي — وكان رئيسا للحكومة — ذكرت له أن الرأى العام الأميركى قابل نبأ إنشاء وزارة للشئون الاجتماعية في مصر بإعجاب واغتباط شديدين ، وأني رأيت مظاهر هذا الاعجاب والاغتباط واضحة عند قيامي بالقاء سلسلة محاضرات في مدن مختلفة متباعدة في الولايات المتحدة . فلقد تحدثت الى القوم هناك عن أحوال مصر الحديثة وتبينت أن أهم ما لفت أنظارهم وأثار تعليقاتهم انما هو اهتمام الحكومة المصرية بإسعاد شعبها اهتماما جعلها تنشئ وزارة تتوفر على درس مشاكل هذا الشعب الاجتماعية والعمل على علاجها .

ولا غرابة في أن تقدر الأمة الأميركية اتجاه مصر الجديد نحو العناية بشؤونها الاجتماعية ؛ لأن أميركا تقدمت الأمم الأخرى في عنايتها بالعلوم الاجتماعية . وإني أستشهد بدائرة المعارف البريطانية في تأييد هذا الرأى إذ تقول : " بينما علم الاجتماع لا يلقى اهتماما يذكر في الجامعات البريطانية — اذا استثنينا جامعة لندن — فإنا نجد أكثر الجامعات الأمريكية ينشئ أقساما خاصة بعلم الاجتماع . " وأذكر على سبيل المثال جامعة هارفرد التي تدرس ما لا يقل عن خمسين مادة مختلفة في هذا العلم فضلا عن المواد الأخرى التي تتصل به أو تمت اليه كالاقتصاد والتاريخ وغيرهما .

ولقد دعتني " مجلة الشؤون الاجتماعية " الى أن أكتب لها كلمة عن الخدمات الاجتماعية في اميركا كما خبرتها عن كثب في زيارتي الأخيرة لبلادي . وإجابة لهذه الدعوة سأكتفي بالإشارة الى ثلاث حقائق هامة :

الأولى ، أن الشؤون الاجتماعية تشغل مكانا ظاهرا في الحياة الأمريكية ، وتحظى بنصيب وافر من العناية والتدبير والتفكير . ولقد أشرت الى مبلغ اهتمام الجامعات بالعلوم الاجتماعية ، وأحب أن أضيف الى ذلك أن الاهتمام لا يقتصر على الدراسات النظرية ، وانما هناك جهود جبارة تبذل في سبيل نقل هذه النظريات الى ميدان التطبيق العملي ، حيث تعالج المشاكل الاجتماعية التي يواجهها الشعب الأمريكي اليوم . ففي أمريكا الآن عدد لا يحصى من الجماعات

الخيرية التى تعمل لرفاهية الشعب و إسعاده : حتى إن الانسان ليدهشه عدد الصفحات التى تشغلها أسماء هذه الجماعات فى دليل التليفون فى كل مدينة من المدن الكبرى. ومع أن أهداف بعض هذه الجماعات محدودة اذ يقتصر عملها على معالجة مشكلات معينة كالصحة العقلية مثلا ويضيق ميادين بعض منها فلا تتسع الا لطائفة دينية معينة أو أفراد جنس خاص دون الآخر ، فإنا نجد فى كل هيئة اجتماعية عددا وافرا من الجمعيات التى تعمل للخدمة الاجتماعية عامة دون تمييز أو تفريق ، ومن هذا النوع الأخير الجمعيات الخيرية ، وجمعيات الملاعب الشعبية ، وجمعيات التمريض ، ولجان تنظيم الحياة المنزلية ، ولجان تحسين المدن ، وأندية الروتري ، وجمعيات الآباء ، وجماعات الكشافة ، ومعسكرات البنات . ولكل جماعة من هذه أغراض تسعى الى تحقيقها و يدل اسمها ، وهى كلها جماعات خيرية متطوعة تعتمد فى نفقاتها على الهبات التى تصل اليها . ومع أن نفقاتها باهظة جدا فإن هذه الهبات كانت الى عهد قريب تكفى لسد جميع حاجاتها .

أما الحقيقة الثانية التى لمستها فى ميدان الخدمة الاجتماعية بأمريكا فهى نقل الاهتمام بالأعمال العلاجية إلى الأعمال الوقائية . فالجهود التى تبذل اليوم لمقاومة الأمراض الاجتماعية ومنعها من التفشى أكثر من الجهود التى توجه لعلاجها بعد أن تصيب جسم الأمة وتنخر فى كيانها . فالعناية بمنع أسباب العمى والتعطل والتشرد والخروج على القوانين أشد من العناية بعلاجه ، لأن الحالة الثانية تستدعى بذل جهود ونفقات لعلاج أمراض مستمرة أو عائدة. ويبدو هذا الاتجاه الجديد فى الدوائر الطبية حيث يوجه أشد اهتمام الى الطب الوقائى ، كالعناية بصحة الأم الحامل وتعميم الكشف الطبى السنوى على كافة الأفراد . وليس من شك فى أن كشف الوسائل الوقائية للمجتمع كله يستلزم دراسة أعمق مما تستلزمه الوسائل العلاجية . ولنأخذ مثلا مشكلة التسول : فلو أردنا أن نعالجها علاجا وقائيا وجب علينا أن نسأل أنفسنا عن السبب الذى يدعو المرء الى التسول . فإذا كان السبب راجعا إلى أن الشخص قد اتخذ التسول حرفة يرتزق منها وجب استنباط الوسائل الحاسمة لقطع دابر هذه الحرفة وتحذير الجمهور من خطرها . وإذا كان السبب راجعا إلى أنه لم يستطع ايجاد عمل يرتزق منه وجب بحث علة تعطله . هل يشكو مرضا أم هو لم يدرب على عمل يقوم به ؟ هل له عائلة كبيرة ينفق عليها أو يعتمد عليه أقرباء كثيرون ؟ وما علة فقر الأقرباء ، أبهم ضعف جسمى أو عقلى يعنى بأمرهم فى منشآت عامة تقام لهذا الغرض . أم أن العلة أكثر عمقا من كل ما ذكرنا إذ هى ناشئة عن سوء النظام الاقتصادى أو الصناعى السائد فى المجتمع ؛ وجملة القول ، كيف يمكن انقاذ هذا الرجل من التسول وكيف يمكن القضاء على التسول عامة .

لذلك نجد أميركا تعج بمختلف البحوث الاجتماعية حتى أصبحنا نرى فيها جوا مهيئا للبحوث الاجتماعية على اختلاف أنواعها سواء أكانت بحوث طلاب الجامعات لاستيفاء رسالاتهم العلمية أو بحوثا منظمة تستغرق جملة سنوات تقوم بها هيئات مختلفة مثل مؤسسة روكفيلر أو مؤسسة البر العامة أو مؤسسة رومل سيج ، ونحو عشر مؤسسات أخرى تملك ملايين الدولارات .

وهناك حقيقة ثالثة يجب تدوينها هنا لنلم بكل ماله أثر فى الخدمة الاجتماعية فى أمريكا فى السنوات الأخيرة ، وهى دخول الحكومة الأمريكية فى هذا الميدان .

ويجب أن نلاحظ أنه فى تاريخ أمريكا كله كان هناك نوع من الحيطة والحذر من التدخل الحكومى المركزى فى الحقوق والحريات الديمقراطية. فلقد كنا فى عالم السياسة لا نتهاون فى حقوق الولاية إزاء حقوق الحكومة المركزية . أما فى الحياة الاقتصادية فقد كان المبدأ الاستفرادى هو المبدأ الأمثل. وهذا الشعور ضد مبدأ المركزية فى الحكم كان عميقا الى حد أن حكومة الولايات المتحدة لا تزال خالية من وزير للمعارف العمومية . ولا يزل التعليم من شأن الولايات وحدها . وإذا كان للحكومة أى شأن فى التعليم فإنها تكله إلى وزير الداخلية أو إلى لجنة خاصة .

ولهذا السبب بقيت الخدمة الاجتماعية إلى وقت قريب من اختصاص الأفراد والجماعات الذين يتكونها وينظمونها . ولكن حدث عقب الأزمة المالية سنة ١٩٢٩ وما تلاها من كساد عام أن شعرت جميع الهيئات المحلية المتطوعة المتفرقة بثقل العبء الذى ألقى عليها وبأنها عاجزة عن تحمله . وكانت النتيجة أن تقدمت الحكومة (الحكومة المركزية) وحكومات الولايات لتساهم فى هذا الميدان . ولا يزال الامريكيون مختلفين فى تقدير حكمة هذا العمل ، يتساءلون هل يجب أن تبقى الخدمات الجديدة من الواجبات الدائمة للحكومة المركزية بعد أن ثبت أن هناك نقيصتين تلازمان الخدمة الاجتماعية التى تقوم بها الحكومة المركزية : أولاهما إتاحة الفرصة للتدخل السياسى ، لأن كل حكومة تستطيع أن تحابى أصدقاءها ومؤيديها بالمال . والثانية سوء الادارة البيروقراطية التى لا تكاد تعرف قيمة الاقتصاد أو الكفاءة أو العطف الانسانى إذ هى بطبيعتها بعيدة عن الإحساس الشخصى .

ولكن الحكومة الأمريكية — سواء أكان عملها حسنا أم سيئا — قد تدخلت بل انغمست فى النشاط الاجتماعى وهى تنفق مبالغ بأرقام فلكية . وقد أنشئت وزارة الوقاية الاجتماعية سنة ١٩٣٥ وبها هذه المصالح :

(١) مصلحة التأمين من الشيخوخة .	(٦) مصلحة مساعدة الأطفال المعوزين .
(٢) « التعويض من التعطل .	(٧) « المبرات للأمومة .
(٣) « المعونة العمومية .	(٨) « الصحة العامة .
(٤) « الاعانة للمسنين .	(٩) « مبرات الأطفال .
(٥) « مساعدة العميان .	(١٠) « الارشاد المهنى .

وزيادة على ذلك هناك أقسام أخرى منفصلة للمساعدة فى تنسيق المنازل ومنح القروض للبناء والقروض الزراعية وعلاقات العمل ومعسكرات التدريب والأعمال العامه التى ابتكرت لاستخدام الشبان . وحين نقول إن هذا القسم الأخير — الأعمال العامة — قد أنفق عليه ٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى سنة واحدة يمكن القارئ أن يتصور مدى اهتمام الولايات المتحدة باضطلاعها فى النشاط الاجتماعى . ويمكن أن نقول أكثر مما قلنا عن هذا النشاط . ولكن حسبنا هذا .

وفى الختام ألفت النظر إلى نقطة ذات صبغة عامة . فإن العالم كان فى القرن الماضى يحصر اهتمامه فى العلوم الطبيعية كالطبيعة والكيمياء والبيولوجيا وعلم النبات ، هذه العلوم التى توصف أحيانا بأنها العلوم المضبوطة أو المحققة أو الآلية . لأن قوانينها دقيقة معينة . ولكن العالم يلتفت الآن الى العلوم الاجتماعية . هذه العلوم التى تعالج الانسان من ناحية سلوكه وعاداته الاجتماعية . وأشق من هذا السلوك أو هذه العادات مشكلاته التى لا يسهل حلها . فان القوى التى تقترر الاتجاه والشكل هنا ليست كامنة فى الدائرة المادية أو الآلية وانما هى كامنة فى الدائرة الأخلاقية والروحية . ولذلك لا تقتصر الخدمة الاجتماعية أو العلوم الاجتماعية على بناء منازل حسنة أو إيجاد أدوية ناجعة لمعالجة المرضى ، وإنما هى تتجه أيضا إلى إيجاد مستويات عالية للأخلاق تثمر الاستقامة والذمة والغيرة على خير الآخرين ، ومراعاة النظام والولاء للمجتمع وروح الخدمة العامة ومقدار ما يمكن تنشئته وتنميته من هذه الصفات فى الحياة الاجتماعية المثلى .

دكتور
تشارلس واطسن